

السعد والسيد في شرح المنجاج، صنع كونه تشبيهاً بل هو  
 تعيين للمشيء، وبعد تشبيهه، يمنع وقوعه في كلام البلقاء ولا  
 يخفى ضعفه، إذ لو لم يكن هذا تشبيهاً لم يكن زيد في جوابه قائم  
 اخباراً بل تعييناً للقيام، ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلقاء لأنه  
 حذف قياساً لا يوقف وقوع مثله في كلام البلقاء على السماع بل  
 الجواب أنه نادر بالقياس إلى سائر الراتب فلذا لم يلتفت إليه  
 أو إن الجواب في حكم السؤال ومطابق له، فحكمه ظاهر من بيان  
 الراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشيء به ما يشتمل التقدير  
 فإنه المقابل لحذف الأداة والوجه، بمعنى تحقيق لتمام صوابها  
 أه طول وإراد بالمعنى المحقق لحذف الأداة والوجه ما يأتي  
 عنه في التشبيه اليلغ من أنه ثنائياً، وعبارة ابن يعقوب والراجح  
 تقدم أنها أربعة المشيء والمشبه به والأداة والوجه فالمشبهة  
 منها يجب ذكره متى اراد فإداة نسبة التشبيه وتعميقها بين الطرفين  
 لأنه متعلق بتلك النسبة وهو المحقق به غيره كالاصول المتيسر عليه والأ  
 ربط الاحاق وذلك ان المحاط في الخبر التشبيهي يتصور المشبه أو لا يظلم  
 من تشبيه اليه ويتشبه به فهو كشيء الاحكام القياسية لا يشك في ذلك  
 الا بذكر الاصل المتيسر عليه، واما قول القائل زيد في جوابه من فلان فهو  
 الاصل وقوله وطوله الثمانية فيمن قال في شيء يشبه زيد غير فلان  
 يشتمل به ما ذكرناه من في المتباين نسبة التشبيه، فمثل غير الوجه  
 في الثاني

في الثاني من الطرف في الاول كالتالي وفيه نظر لان حذف المشبه ايضا  
 انما هو ان وقت النسبة باعتبار وجهه، وجملة باعتبار المشبه به فلما فرق  
 بين كيب الذكر لاحد الطرفين وتركيب الذكر للطرف الاخر في ان الجواب  
 يذكر والمعروف، بحيث متى جهل ما باعتبار التشبيه ذكر ما يجب ذكر المشبه  
 دون المشبه حكم وكذا الوجه اذا تعلق به الخبر ووجهه دون غيره ذكر اول  
 يتعلق به يتعلق بخبره حذف وانما الجواب عن ذلك بان ذلك اعني ذكر المشبه  
 دون المشبه به وذكر الوجه ووجه ليس من كيب البلقاء فلا يتم ايضا ضرورة  
 اذا حذف والتكرير في حلق الوض باحدهما لا يقتضاه النظام اياهما كيب كما  
 تقدم في الفصول الاول بل الجواب ان يقال لما كان اللازم على حذف احد الطرفين  
 في القوة والضعف هو اللازم على حذف الاخر جعل المشبه في التقسيم دون المشبه  
 كقوله حذف الاول دون الثاني لأنه بمنزلة الخبر المستفاد من الجملة بحمل المذكور  
 دائماً فاذا اقران المشبه باليراع حذف في التقسيم فالمشبه امانه كوراء وحذف  
 وعلى التقديرين اعني حذفه وذكره امانه يذكر وجه المشبه أو كحذفه فمما ربه  
 احوال الجملة التشبيئية حاصلة من ضرب حالي ذكر الوجه وحذفه في حالي ذكر المشبه  
 وحذفه ثم كل تقدير من هذه التقاير لا يقع الجملة امانه يذكر فيه اداة التشبيه  
 اولاً يذكر حيزاً ثانياً احوالها من ضرب حالي ذكر الأداة وحذفها في اربعة  
 احوال ذكر الوجه وحذفه وذكر المشبه وحذفه احوال كلامه ان يشوب قوله  
 غير مذكور خبر كان قوله فهو اي الشيء غير المذكور من الراتب الثاني التشبيه  
 جواب اذا قوله مقدر اسم مفعول قد راثقل قوله لا محالة اي لا